النزاهة: ضبط موظفين اثنين واستقدام رئيس وأعضاء إحدى اللجان في الديوانية

أفادت هيئة النزاهة الاتحاديّة بتنفيذ عمليّات ضبطٍ في مُديريّتي الزراعة والبلديّة في الديوانيّة أسفرت عن ضبط مُوظّفين اثنين، وصدور أمر استقدامٍ بحقّ رئيس وأعضاء إحدى اللجان.

مكتب الإعلام والاتصال الحكومي للهيئة ذكر في بيان تلقته وكالة"المطلع"، أنّ ملاكات شعبة التحرّي والضبط القضائيّ في مكتب تحقيق الهيئة في الديوانيّة، تمكّنت من تنفيذ مذكرة القبض الصادرة بحقّ مسؤول شعبة الجباية الأسبق في مُديريّة زراعة الديوانيّة؛ لتسبّبه بهدر المال العام؛ نتيجة إخلاله الجسيم بواجباته الوظيفيّة من خلال إعطاء ما يُؤيّدُ تسديد مبالغ ماليّةٍ من أحد المزارعين؛ في حين إنه لم يتم تقييد تلك المبالغ في شعبة حسابات المُديريّة، كإيرادٍ للدولة، مشيراً إلى أنّه تمّ ضبط المُتّهم وفق أحكام المادة (٣٤١) من قانون العقوبات وإحالته على محكمة الجنح التي حكمت عليه بدفع غرامةٍ ماليّةٍ.

وفي السياق نفسه، أوضح المكتب أنّ فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في المحافظة نفّذ أمر الضبط الصادر بحقّ مُوظّفٍ في مُديريّة بلديّة الديوانيّة " منسب للعمل في مصنع نسيج الديوانية

التابع الى وزارة الصناعة والمعادن"؛ لممارسته تعقيب المعاملات وابتزاز مُوظّفي البلديّة والمُواطنين على حدٍّ سواء، مُبيّناً أنّ المُتّهم كان يقوم بإبراز طلبات شكاوى مُقدّمة للمحكمة تخصُّ أشخاصاً آخرين؛ لغرض تمشية معاملات بيع قطع أراضٍ وفق أحكام المادة (٤٠) من قانون بيع وإيجار أموال الدولة، لافتاً إلى أنّ قاضي التحقيق المُختصّ قرّر توقيف المُتّهم وفق أحكام المادة (١٤) من قانون الدلالة، وإحالة الأوراق التحقيقيّة إلى مركز الشرطة المُختص؛ لإكمال التحقيق من قبلهم حسب الاختصاص.

وأضاف المكتب إنّ قاضي التحقيق المختص قرّر، بناءً على تحقيقات الهيئة، استقدام رئيس وأعضاء لجنة التقدير الأولى في مُديريّة بلديّة الديوانيّة وفق أحكام المادة (٣٣١) من قانون العقوبات؛ لتسبُّبهم بهدر(٦٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وستين مليون دينارٍ من المال العام، مُنبِّهاً إلى إخفاء إعلان مزايدة عقارٍ؛ لغرض احتكار المزايدة لشخصٍ مُعيّنٍ، فيما تمّ تقدير العقار بسعرٍ زهيدٍ لا يتناسب والقيمة الحقيقيّة له، مُنوّهاً بتسجيلها قضيّة جزائيّة، وهي قيد التحقيق، وقد طلبت المحكمة تدوين أقوال الممثل القانوني للبلديّة؛ إثر ذلك.